الأنباء
الاحد 31 مارس 2013

أدت التقلبات الحادة في مستوى الأسعار بالسوق العقاري المحلي إلى إثارة الجدل مجددا بشأن مدى حاجة القطاع العقاري الكويتي لـ «صانع سوق» من عدمه، حيث يراه البعض الوسيلة الأمثلى لمنع ـ أوعلى أقل تقدير الحد من ـ التذبذبات والعشوائية التي يمر بها السوق حاليا ومنذ بداية الأزمة المالية العالمية قبل نحو خمس سنوات، معتبرين غيابه من أهم نقاط الضعف لهذا القطاع. ويرى هؤلاء أن صانع السوق سيكون له دور مهم في تحقيق الاستقرار والتوازن المأمول في أسعار العقار، حيث يمكن له الشراء في أوقات الهبوط والبيع في أوقات الارتفاع بالإضافة إلى توفير مجموعة من الوظائف الأخرى التي يفتقر إليها السوق المحلي، مؤكدين أن صانع السوق أصبح ضرورة بالنظر إلى أن سوق العقار بجميع قطاعاته السكنية والتجارية والخاصة يمثل مجالا لجني العوائد الجيدة. «الأنباء» سلطت الضوء على هذا الجدل المحتدم، مستطلعة آراء مجموعة من الخبراء والمعنيين بالسوق العقاري المحلي لتوضح مدى حاجته لصانع سوق، وجدواه، والبدائل الأخرى المتاحة في هذا الخصوص.

تحقيق: محمد البدري

خبراء أكدوا لـ «الأنباء» أنها تضمن حقوق الأطراف كافة

تفعيل «المقاصة العقارية» الحل الأمثل لتنظيم التداول بالقطاع العقاري

قيس الغانم

حسين حمزة

عبدالرحمن الحمود

بداية، شدد أمين سر اتحاد العقاريين قيس الغانم على أن ما ينقص سوق العقار الكويتي ليس عدم وجود صانع سوق، إنما غياب بنية مؤسسية ونظم تحافظ على نوعية المعلومات العقارية، بالإضافة الى عدم وجود هيئة مستقلة، حيث سيساهم هذان العاملان في تحسين السوق العقاري بشكل مباشر.

وبين الغانم أنه بطبيعة الحال يصبح من الصعوبة بمكان الحديث عن صانع سوق عقاري بسبب طبيعة هذا السوق نفسه، وغياب التشريعات الفعالة المنظمة له، داعيا إلى ضرورة الإسراع بتفعيل دور شركة المقاصة العقارية التي وصفها بأنها ولدت «مبتورة اليدين».

ووصف الغانم المقاصة العقارية بأنها الحل الوحيد وليس فقط الأمثل، لتنظيم عملية البيع والشراء في سوق العقارات، حيث ستضمن حفظ حقوق جميع الأطراف المتعاملة على غرار ما يحدث في البورصة.

من جانبه ،رأى الخبير العقاري د.حسين حمزة أن السوق العقاري يفتقر حاليا لأي مرجعية تنظيمية أو رقابية تحد منحنى التصاعد أو الهبوط الفجائي وغير المبرر في غالب الأحيان في الأسعار، بعكس ما عليه الحال في سوق الكويت للأوراق المالية، حيث يتم تنظيم حركة السوق بشفافية وضوابط واضحة ومحددة.

وأوضح أن حركة البيع والشراء الآن في القطاع العقاري الكويتي، مثل بقية الأسواق الخليجية، متروكة للعرض والطلب،ما يسبب الأزمات والتذبذبات، وذلك رغم وجود الكثير من الإيجابيات التي يتسم بها العقار في الكويت واهمها تزايد قيمة العقار ماديا ونفسيا لدى الكويتيين بوجه عام والمستثمرين منهم بشكل خاص.

وقال حمزة إن كون السوق العقاري متاحا ومفتوحا أمام الجميع يجعل من الصعوبة بمكان أن يكون هناك صانع للسوق او حتى صناع متعددون، فقد يكون هذا صحيحا في منطقة او مناطق معينة، وقد يكون هناك صانع سوق مؤقت في فترة زمنية معينة، لكن وجود صانع للسوق ككل وبصفة دائمة أمر صعب ،كما تشير المعطيات الواقعية، حيث أوضاع السوق متغيرة ومتفاوتة باستمرار، وهذا هو حال العقار في كل بلدان العالم بما فيها الأسواق العقارية الأوروبية والأميركية.

واضاف: «مما يزيد الأمر صعوبة وإشكالية وجود عامل آخر بدأ يشكل ما يشبه الظاهرة في سوق العقار الكويتي وهو (مزاجية صاحب البضاعة) التي باتت تتحكم في مستوى الأسعار بالسوق وتحددها بدلا من آلية ومحددات العرض والطلب»، مرجعا ذلك الى الارتباط النفسي ما بين الاستثمار في العقار وسوق الكويت للأوراق المالية.

وتوقع حمزة حدوث انتكاسة بالسوق العقاري اذا ما استمر عليه الحال الراهن، مبينا أن المعضلة الأساسية تكمن في انه «في الكويت تاجرنا واحد.. فالتاجر المحلي يهتم بالمضاربة أكثر من الاستثمار، وبالتالي تتحكم المزاجية النفسية في قرارات تحريكه لرأسماله من العقار إلى البورصة والعكس صحيح وفق منطق «خلصني الحين»، من أجل الحصول على السيولة وجني عوائد سريعة، مما يعزز العشوائية داخل سوق العقار ويدفع الاسعار للانفلات غير المنضبط».

أما مدير عام شركة المستثمر العقاري عبدالرحمن عبدالحميد الحمود فقال إن طبيعة السوق العقاري وما به من مشكلات في مقدمتها ندرة الأراضي واحتكار الدولة لنحو 94٪ منها يجعل أسعار العقار بكل روافده ترتفع بصورة يستحيل جمعها عبر أي آلية بما فيها وجود صانع للسوق، مشيرا إلى أن ارتفاعات الاسعار في السكني والاستثماري والتجاري أصبحت لا تتلاءم مع القوة الشرائية للمواطنين، ولا تتناسب ودخول الوافدين، مما جعل العقار غير جذاب مثل ذي قبل من جانب المستثمرين، «فأصبحنا في معاناة ما بعدها معاناة».

وأوضح الحمود أنه إذا ما نظرنا إلى العقار السكني فسنجد أن الطبقة المتوسطة من الكويتيين أصحاب الدخول المعقولة اضطرت للخروج منه مع عدم قدرتها على مجاراة الارتفاع الجنوني للاسعار الذي يتخطى كل منطق، ومن ثم لم يبق في السوق سوى من لديه «كاش»، وهذه الفئة من المستثمرين تكون المضاربة هي أساس تعاملهم في السوق مما يزيد الاسعار اشتعالا وفوضى.

وفيما يخص العقار الاستثماري، أوضح الحمود أن أسعاره هي أيضا مرتفعة جدا قياسا بدخول الوافدين الذين يعتبرون الفئة الرئيسية المستهدفة من هذا القطاع، حيث ارتفعت إيجارات هذا القطاع بصورة كبيرة للغاية بسبب زيادة كلفة البنيان والأراضي والتشطيبات ومن ثم يسعى المالك إلى رفع الايجارات لتعويض ذلك والحصول على هامش ربح جيد.

وتابع الحمود أنه بالنسبة للعقار التجاري فإن الامر ليس أفضل حالا من سابقيه، حيث بلغ سعر المتر المربع في هذا القطاع وسط مدينة الكويت 15 ألف دينار، مفسرا هذا الارتفاع بجملة من العوامل أهمها تعثر تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري إقليمي بسبب التأزيم السياسي بين الحكومة ومجلس الأمة خلال الفترة الماضية، وتداعيات الأزمة المالية العالمية مما ساهم في قلة المعروض وحدوث ركود في السوق. وخلص الحمود للقول بان الحل يكمن في تنظيم السوق العقاري من خلال جهة مؤسسية محددة المهام والوظائف والصلاحيات، منتقدا الافتقار إلى البيانات العقارية الواقعية في مختلف روافد العقار الكويتي حتى لدى الجهات الحكومية، متسائلا: «والوضع هكذا فكيف يمكن للمستثمر أن يخطط لمشروعاته الاستثمارية العقارية؟»، مشيرا إلى أن هذه السمة السلبية تعني بكل تأكيد غياب أي خطط حكومية مستقبلية للاستثمار العقاري حتى خلال السنوات الخمس المقبلة.

«ميد» تعلن فوز مشروعين من الكويت بجوائز أفضل مشروع اجتماعي في الخليج

أعلنت جوائز «ميد» لجودة المشاريع 2013 بالتعاون مع إرنست ويونغ عن الفائزين في الكويت في برنامج الجوائز الوحيد في دول مجلس التعاون الخليجي الذي يقدر المشاريع المنجزة وتم الإعلان عن فوز مشروعين من أهم المشاريع الأعلى جودة في البلاد، تقدر قيمتهما بأكثر من 354 مليون دينار ، على المستوى الوطني.

وقد اختارتهما لجنة تحكيم موثوقة مؤلفة من خبراء مرموقين في قطاع المشاريع، بناء على تأثيراتهما الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بالإضافة إلى الابتكارات والإنجازات فيما يتعلق بالتصميم والهندسة والبناء.

وتتضمن المشاريع الفائزة على المستوى الوطني في الكويت لهذا العام مشروع مجمع الأڤنيوز التجاري الذي تملكه شركة المباني والذي سيتنافس إقليميا على جائزة المشروع الترفيهي والسياحي للعام على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، ومشروع التنمية العقارية وأعمال البنى التحتية في شمال الصليبخات الذي تملكه المؤسسة العامة للرعاية السكنية التابعة للحكومة (رشحته شركة مشرف للتجارة والمقاولات) وتأهل حاليا إلى تصفيات فئة أفضل مشروع اجتماعي للعام على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي.

وفي هذا الصدد قال شريك ومسؤول استشارات المشاريع الرأسمالية والبنية التحتية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا لشركة إرنست ويونغ ابراهيم عكاوي: «يتطلب التقدم السريع الذي أحرزته دول مجلس التعاون الخليجي مستوى عاليا من النزاهة إلى جانب الابتكار المستمر نظرا إلى الدور المهم الذي تؤديه المشاريع في جميع أنحاء المنطقة وبالرغم من تزايد القدرة التنافسية لتميز المشاريع، انعكس هذا الأمر بشدة على المشاريع المتنافسة.وعليه، إنه لمن دواعي سرورنا أن نهنئ المشاريع الفائزة بفضل إنجازاتها المتميزة والنتائج المدهشة التي حققتها». وإلى جانب الكويت، تم اختيار فائزين على المستوى الوطني أيضا من المشاريع المنجزة في البحرين وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

وفي هذا الصدد، قال إدموند أو سوليفان رئيس لجنة التحكيم: «يستحق الفائزون على المستوى الوطني في كل دول مجلس التعاون الخليجي أعلى درجات التقدير على إنجاز مشاريع ستؤثر بشكل هائل على التنمية المستدامة للمنطقة».

وسيعلن عن أسماء المشاريع الفائزة في دول مجلس التعاون الخليجي في حفل توزيع جوائز «ميد» السنوي لجودة المشاريع بالتعاون مع إرنست ويونغ في 14 مايو 2013 بفندق جميرا أبراج الاتحاد في أبوظبي.

قدم رعايته لملتقى قضايا وسياسات حماية الطفل

«اتحاد مصارف» يدعم جمعية صندوق إعانة المرضى

قدم اتحاد مصارف الكويت دعمه للحملة الإعلامية الرمضانية لجمعية صندوق اعانة المرضى، وتأتي رعاية الاتحاد لأنشطة جمعيات النفع العام تأكيدا على ما تقوم به من جهود إنسانية واجتماعية لجميع شرائح المجتمع وذلك إيمانا منه بأهمية دوره الإنساني والتزامه بالمسؤولية الاجتماعية، وجرى تسليم شيك الدعم في مقر اتحاد مصارف الكويت بحضور أمين عام الاتحاد د.حمد الحساوي، والمدير العام لجمعية صندوق إعانة المرضى جمال سالم الفوزان. ويثمن اتحاد مصارف الكويت الدور الإنساني النبيل الذي تقوم به جمعية صندوق إعانة المرضى تجاه جميع شرائح المرضى في المجتمع، ويؤكد على أهمية دعم الحملة الإعلامية الرمضانية للصندوق لعام 2013 والتي من شأنها أن تخدم الأهداف الإنسانية للجمعية وانعكاساتها الإيجابية على المجتمع الكويتي.

د.حمد الحساوي يسلم شيك الرعاية

على صعيد متصل، شارك اتحاد مصارف الكويت برعاية رئيسية في فعاليات الملتقى السنوي التاسع لقضايا وسياسات حماية الطفل الذي نظمه قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية في كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت خلال الفترة الممتدة بين 26 و28 مارس الماضي.

وسلم أمين عام اتحاد مصارف الكويت د.حمد الحساوي شيك الرعاية الى عميد كلية العلوم الاجتماعية في جامعة الكويت د.عبدالرضا أسيري وبحضور رئيس قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية د. علي الزعبي، وابتسام القعود، ومدير ادارة العلاقات العامة في الاتحاد فيصل الجيران.

ويأتي اهتمام اتحاد مصارف الكويت بمشاركة ورعاية مثل هذه الفعاليات تأكيدا على دوره الرائد في خدمة المجتمع وخصوصا القضايا المتعلقة بحماية الأطفال نظرا لأهميتها في تكوين المجتمعات، وناقش الملتقى في دورته التاسعة المشاكل ذات العلاقة بالعنف ضد الأطفال وكيفية الوقاية منها، وتخلل الملتقى ورش عمل توعوية لها علاقة بأسباب إساءة معاملة الاطفال ونتائجها من حيث عوامل تتعلق بالطفل وبالوالدين وبالأسرة وكيفية تدريب الطفل وأسرته على تجنب الإساءة.

تقرير متخصص يتوقع استقرار أسعار النفط في 2013 عند 110 دولارات للبرميل

الكويت ـ كونا: توقع تقرير اقتصادي متخصص استقرار سعر النفط هذا العام عند مستوى 110 دولارات للبرميل وسط توقعات أيضا تتحدث عن انخفاض في انتاج النفط هذا العام بنحو 300 ألف برميل.

وقال تقرير المركز الديبلوماسي للدراسات الاستراتيجية الصادر حديثا خص بنشره «كونا» امس ان انتاج المملكة العربية السعودية من النفط بلغ العام الماضي 9,9 ملايين برميل يوميا. وأضاف انه على الرغم من التوقعات بانخفاض معدل انتاج النفط عالميا الا أن أكبر شركة نفط في الصين توقعت ارتفاع الطلب الصيني على النفط خلال عام 2013 بنحو 4,8٪ ليصل الى 514 مليون طن أو 10,28ملايين برميل يوميا.

وأشار الى ما أفاد به معهد البحوث التابع لمؤسسة «سي.إن.بي.سي» العالمية من ان الصين ستكرر 489 مليون طن من النفط الخام في 2013 بزيادة 5,4٪ وأن يصل صافي واردات النفط في الصين الى 289 مليون طن أو نحو 5,78 ملايين برميل يوميا بزيادة قدرها 7,3٪ في موازاة نمو الطلب على الغاز الطبيعي هناك بمعدل 11,9٪ الى 165 مليار متر مكعب.

ولفت التقرير الى أن حجم الطاقة المتجددة عالميا سيبلغ العام 2020 نحو 2,2 تريليون دولار، مشيرا الى تأكيد الرئيس التنفيذي لشركة «صن.تك» الصينية المتخصصة في مجال الطاقة النظيفة بأن يبلغ حجم قطاع الطاقة المتجددة نحو 2,2 تريليون دولار بحلول 2020.

وذكر التقرير ان حصة الطاقة الشمسية صغيرة نسبيا لكنها ستبلغ نحو 25٪ بحلول 2050، مبينا ان تكلفة الالواح الشمسية كانت تبلغ قبل عشر سنوات نحو 6 دولارات لكل واط بينما وصلت كلفة توليد الطاقة الكهربائية من الطاقة الشمسية الى 0,60 دولار لكل كيلو واط/ساعة.

وأضاف ان تكلفة الالواح الشمسية تبلغ اليوم أقل من دولار واحد للواط في حين تتراوح تكلفة توليد الطاقة الكهربائية من الشمس بين 0,12 و0,15 دولار لكل كيلو واط/ساعة ما يعني انخفاض أسعار التكلفة بواقع أربعة أضعاف، مبينا أن الاسواق الجديدة بدأت الاستفادة من التقنيات الحديثة ما يبشر بتحقيق نمو هائل في العام الحالي.

وقال تقرير المركز الديبلوماسي للدراسات الاستراتيجية واستنادا الى رؤية الرئيس التنفيذي للشركة الصينية ان الطاقة الشمسية يجب ان تكون قادرة على منافسة الوقود الأحفوري من حيث التكلفة حتى يكتب لمشاريعها الاستمرار.

ولفت الى نجاح قطاع الطاقة الشمسية في العديد من بلدان العالم ببلوغ تكلفة تعادل الوقود الأحفوري «كما يتوقع أن تصل الطاقة الكهربائية الشمسية في الشبكات الى نسبة مكافئة تبلغ 50٪ من الأسواق العالمية بحلول عام 2015».

وأشار الى أن استمرار عمليات الابتكار تؤدي الى انخفاض تكلفة الألواح الشمسية في وقت ترتفع فيه كلفة الوقود الأحفوري ما سيجعل من الطاقة الشمسية قادرة على تقديم أسعار تنافسية بصورة متواصلة.

الإعلان عن مشروع «كويتي ـ لبناني ـ مصري» مشترك في الغاز

تشارك كل من نجاة الحشاش سيدة الأعمال الكويتية وليلى كرامي رئيسة سيدات أعمال لبنان ومؤسسة مجلس سيدات الأعمال العرب في أعمال مؤتمر ومعرض اتحاد المستثمرات العرب «الاستثمار العربي المشترك والتعاون الدولي في ظل التحديات» والذي يفتتح أعماله يوم الثلاثاء 2 أبريل بمقر جامعة الدول العربية.

وصرحت رئيسة الاتحاد د.هدى جلال بأن المؤتمر سيفتتحه د.نبيل العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية وعدد من الوزراء في مصر والدول العربية من بينهم وزير الصناعة والتجارة الخارجية ووزير الطيران المدني والسياحة ووزيرة البحث العلمي من مصر وكل من وزير التعليم العالي من اليمن ووزير الزراعة من السودان.

ويعقد المؤتمر تحت رعاية جامعة الدول العربية وبمشاركة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

وأشارت إلى أن المؤتمر سيشهد بالقاعة الكبرى بجامعة الدول العربية إطلاق عدة مبادرات لمشروعات استثمارية عربية مشتركة في القطاعات الصناعية والطبية والسياحية والبحث العلمي ومن بينها مشروع باستثمارات كويتية ـ لبنانية ـ مصرية في مجال الغاز، كما سيتم خلال المؤتمر الاعلان عن قوانين اقتصادية جديدة في مجال المحاكم الاقتصادية الداعمة للاستثمار المشترك على أرض مصر.

كما سيشهد المؤتمر توقيع اتفاقية شراكة بين بعض الجامعات المصرية والعربية في مجال البحث العلمي والتعليم العالي.

وأوضحت هدى جلال أن العديد من المسؤولين في مصر يبنون خططهم المستقبلية على وضع التيسيرات اللازمة لجذب الاستثمارات والتعاون مع المستثمرين والمستثمرات من دول المنطقة العربية والدولية.

وأكدت ليلى كرامي رئيسة سيدات أعمال لبنان ومؤسسة مجلس سيدات الأعمال العرب على الاهتمام الكبير بإقامة مشروعات استثمارية لبنانية جديدة في مجال التكنولوجيا والمعلومات في مصر.

وأشارت رئيسة لجنة التعاون العربي الأفريقي للاستثمار من المملكة العربية السعودية عبير فقيه إلى حرصها على المشاركة في المؤتمر واستعراض بعض المشروعات السعودية والمصرية والعربية المنتظر إقامتها في مصر في بعض القطاعات خاصة في مجال الطيران المدني والزراعة والبيئة.

وأكدت فوزية الناشر رئيسة الوفد اليمني المشارك في المؤتمر على اهتمام العديد من سيدات الأعمال اليمنيات في الاستثمار السياحي والتعليم.

وقالت ليلى عويشري رئيسة وفد تونس إن المشاركة في مؤتمر المستثمرات تستهدف العمل على تنمية التجارة العربية البينية بين مصر ودول المنطقة.

من جانبه أكد سفير جمهورية تركيا في مصر حسين عوني على مشاركته في المؤتمر ومشاركة وفد رفيع المستوى ممثلا لبلاده لتفعيل سبل التعاون التركي ـ المصري والتركي ـ العربي. وتستمر أعمال المؤتمر على مدى ثلاثة أيام وتركز جلساته على العديد من المحاور من بينها الاستثمار الصناعي بوابة التنمية الاقتصادية، والتنمية الصحية وتكنولوجيا التطوير، والتنمية السياحية والتعاون الدولي، وجلسة حول الجسر العربي الأفريقي والتعاون المشترك في مجال التجارة، والاستثمار والإدارة البيئية المتكاملة وركائز التنمية، والاستثمار في الطيران المدني كأهم دعائم الاقتصاد، وجلسة حول البحث العلمي والتعليم بوابة العبور لجميع قطارات التنمية، وجلسة أخرى حول التنمية الاقتصادية والمسؤولية الاجتماعية، وأخيرا جلسة حول المحاكم الاقتصادية والتحكيم الدولي كضامن للاستثمار.

● القاهرة ـ ناهد إمام

الكويت تشارك في معرض طرابلس الدولي

أعلن مدير جناح الكويت في معرض القاهرة الدولي الـ 46 عبدالله ندا المطيري انه تحقق كثيرا من الاهداف خلال دورة معرض القاهرة هذا العام حيث ان اغلب الشركات حصلت على وكلاء لها في مصر وكذلك موزعون، معلنا عن مشاركة وزارة التجارة والصناعة في الدورة المقبلة في معرض طرابلس الدولي في ليبيا خلال الفترة من 2 الى 12 ابريل المقبل على مساحة 150 مترا بمشاركة 20 شركة كويتية، مشيرا الى التنوع في الشركات المشاركة وحسب توجيهات الوكيل المساعد لشؤون التجارة الخارجية الشيخ نمر الصباح بمنح مجال لأكبر عدد من المصانع والشركات المشاركة منها الشركات التي لم تتح لها الفرصة للمشاركة من قبل وشركات اخرى ناجحة ويحتاج اليها المستهلك الليبي، وأكدت نائب رئيس جناح الكويت بالمعرض مناير فيصل الوقيان نجاح المعرض من خلال ان كل الشركات المشاركة استفادت بشكل كبير سواء بتوزيع المنتج او اعتماد موزعين، واضافت ان المنتج الكويتي اثبت قدرته في الاسواق المصرية خاصة ان مصر لديها اسواق استهلاكية كبيرة وتقدم تسهيلات للتجار وتوفر لهم جميع احتياجاتهم، واشارت الى ان المنتج الكويتي يتميز عن جميع المنتجات بجودته ومكوناته وبإشراف عدد من الوزرات حتى خروج المنتج بهذا الشكل الممتاز واضافت ان هناك مصانع جديدة يتم انشاؤها وهناك تسهيلات تقدمها وزارة التجارة والصناعة ونحن وسيلة تواصل بين التاجر الكويتي والمستهلك بالخارج، ودعت مناير الى زيادة مساحة المعرض وزيادة عدد الشركات الكويتية المشاركة التي تؤكد على قوة المنتج الكويتي، ولفت مدير مبيعات ادارة علي الغانم واولاده للصناعة والانتاج سيد دياب سيد الى انه خلال فترة المعرض كانت نسبة الاقبال من تجار التجزئة وعندما وجدوا جودة منتجاتنا حصلوا على توكيلات لتوزيع المنتجات وتم توقيع طلبيات لدخول المنتجات بشكل كبير للاسواق المصرية خاصة اننا نعمل في مصر منذ 4 سنوات وتوقفت خلال فترة الثورة والآن هناك فرص اكبر لتوزيع منتجاتنا في المحافظات المصرية وتتنوع منتجاتنا ومنها برادات المياه من 20 ليترا حتى 10 آلاف ليتر.

● القاهرة ـ هناء السيد